



© رويترز / فريد بروزر - يتم ضخ النفط من الآبار في ميناء لونغ بيتش في كاليفورنيا

إعادة النظر في مسألة "استقلال الطاقة"

بيتر س. نيفولا

30 ديسمبر 2008

ملخص تنفيذي

S

هناك البعض منا ممن بلغوا من العمر ما يكفيهم أن يتذكروا ريتشارد نيكسون وهو يعلن ان "هدفنا الوطني" ينبغي أن يكون "التلبية احتياجات الطاقة في منطقتنا دون الاعتماد على أية مصادر أجنبية". إننا جميعًا، كبارًا وصغارًا، لا بد أن نذهل من وجود فكرة أنه بعد مرور خمسة وثلاثين عامًا، ما زال من الصعب العثور على قيادي سياسي أمريكي طرح هذه الفكرة الغربية مثلما فعل نيكسون؛ ومما يُؤسف له أن ذلك يشمل أيضًا اثنين من أبرز القادة السياسيين وهما الرئيس المنتخب باراك اوباما والسنااتور جون ماكين. فكلاهما شعرا بالأسف الشديد حيال "اعتمادية" بلدهما على النفط الأجنبي، وكررا ذلك أثناء حملاتهما الانتخابية.

إن أحد الأهداف من الحملات السياسية هي الفوز بالانتخابات ، ولكن هناك هدف آخر وهو تثقيف واعداد العامة من أجل تحديات السياسة التي يجب من مواجهتها. فالانتخابات التي جرت في عام 2008، كانت رفيعة المستوى في كثير من وجوها ولكنها للأسف الشديد لم تتعرض لمسألة نهجها مع الطاقة. فبالرغم من كل الانبهار السياسي المستمر بمسألة "استقلال الطاقة"، إلا أن طريقة التفكير حياله تعتبر شئًا ناقصًا. ولذا ينبغي على صانعي القرار أن يدركوا الواقع ويشرعوا في التمهيد مع الناخبين حيال هذه القضية.

والهدف من هذا المقال هو تشجيع التغيير الذي طال انتظاره في ما يتعلق بكلامًا أصبح مكرراً وعقياً.

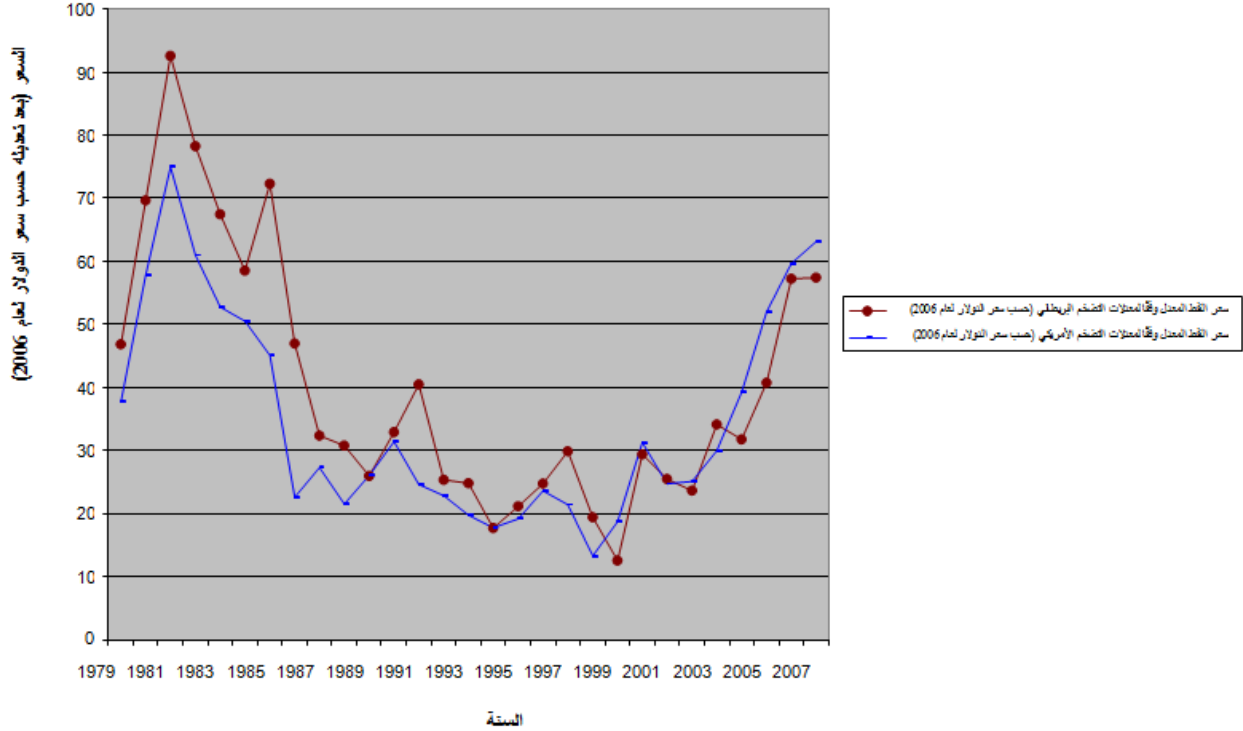
مراجعة الواقع

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو الأتي: ما الخطأ في الافتراض بأن الإكتفاء الذاتي من الطاقة هو الطريق إلى الرخاء والأمن الوطني؟

بادئ ذي بدء، يبدو أن افتراض أنه كلما قلت كمية النفط الذي تشتريه الولايات المتحدة من الخارج، كلما ازدادت إمكانية عزل الاقتصاد الأميركي عن تقلبات سوق النفط الدولية. فمن خلال هذا المنطق، كما هو مفترض، إذا كانت كمية النفط التي تستوردها البلاد قليلة أو معدومة، فلن تشهد تقلبات الأسعار التي تتحملها نتيجة لاعتمادها على الواردات النفطية.

وهناك طريقة بسيطة لتحطيم هذه الأسطورة وهي المقارنة بين نماذج الأسعار في الولايات المتحدة، والتي تضطر لشراء الكثير من النفط الأجنبي، مع نماذج اخرى، فنقل مثلاً، المملكة المتحدة، وهي دولة مكتفية ذاتياً منذ عام 1980 . الشكل 1 يعرض المقارنة. كما أن التقلبات التي شهدتها الأسعار في البلدين تتبع إلى حد كبير نفس المسارات وهكذا، على سبيل المثال، عند ارتفاع الأسعار العالمية للنفط (المعدلة حسب التضخم) ارتفاعاً حاداً ، من 25 دولاراً للبرميل الواحد في عام 2000 إلى أكثر من 66 دولاراً للبرميل الواحد في عام 2007، فالمستهلكين البريطانيين لم يكونوا أبعد عن هذه الزيادة من الأميركيين بل واجه كلا البلدين نفس الشروط تقريباً. ويتحدد سعر النفط في السوق العالمية وليس هناك بلدًا، أو حتى مصدرًا نهائيًا واحدًا، يستطيع وقف العالم والهروب من ذلك المأزق.

شكل رقم 1: أسعار النفط الخام في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة



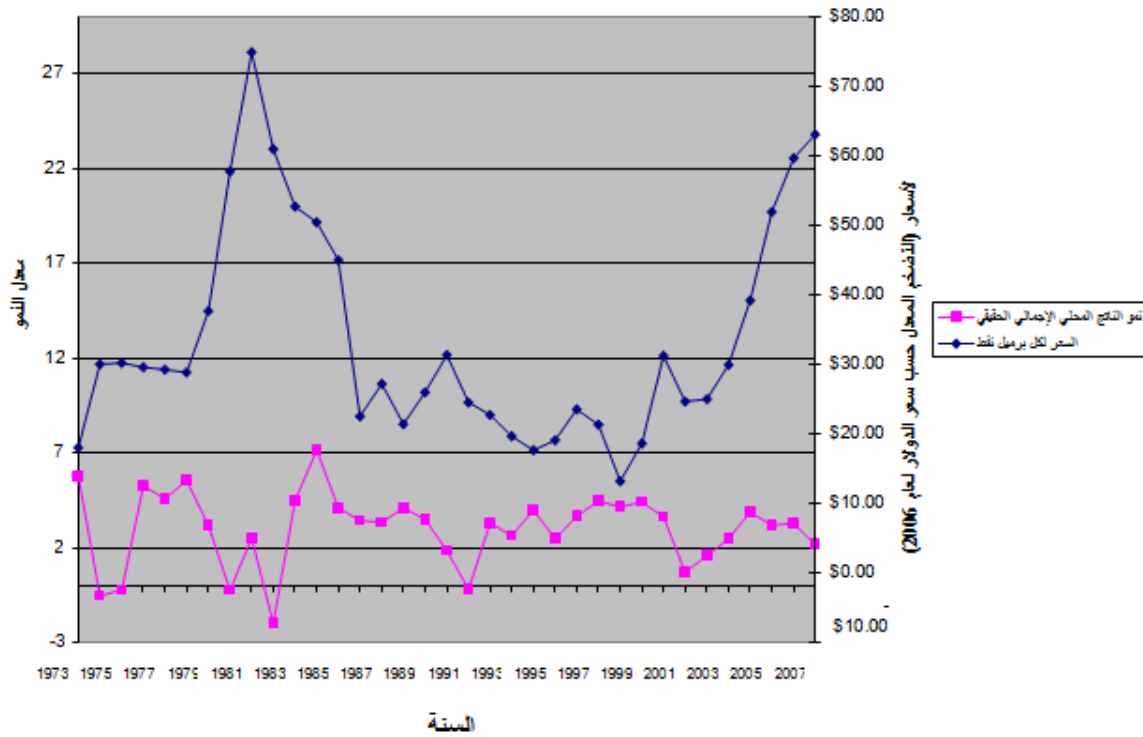
وهذه هي النقطة الأولى لعمل بحث مثالي في مجال استقلال الطاقة. وهناك نقطة ثانية: فعلى الرغم من أن الإقتصاد الأمريكي يضطر اليوم الى استيراد 60% من استهلاكه من النفط، ونظراً لارتفاع أسعار النفط العالمية، فإنه في الواقع يعتبر في وضع أقل وليس أكثر حساسية مما كان عليه في أيام الرئيس نيكسون حيث كان النفط المستورد يعادل الثلث فقط من استهلاك الولايات المتحدة.

وإذا كان لديك صعوبة في تصديق هذا، انظر في الشكل 2 الذي يبين العلاقة بين تحركات أسعار النفط ومعدلات النمو الإقتصادي في الولايات المتحدة. ففي أعقاب أول أزمة طاقة - ومع ظهور حالة من الأسعار المفاجئة التي تلت حظر تجارة النفط العربي في عام 1973- سقطت الولايات المتحدة في حالة من الركود، وعندما ارتفعت الأسعار فجأة مع الثورة الإيرانية من عام 1979 إلى 1980، إنخفض النمو في الولايات المتحدة بشدة مرة أخرى وظهر نفس هذا التأثير، وإن كان أقل بشكل ملحوظ، وسجلت أسعار النفط ارتفاعاً طفيفاً قرابة حرب الخليج في عام 1990 وبعد ذلك، حدث ما يثير الفضول: برزت سلسلة من الإرتفاعات الحادة الجديدة والتي لم تؤثر في الإقتصاد كما كان متوقعاً، كالزيادة الهائلة التي بدأت في عام 1998؛ ففي الواقع، كان نمو الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأربع بداية من عام 2003 إلى 2006 قوياً نسبياً على الرغم من إرتفاع أسعار النفط، كما أن التدهور الاقتصادي الذي بدأ بعد ذلك كان له علاقة أقل بتلك الأسعار من كارثة الرهن العقاري وما تلاها بعد ذلك من انهيار في الأسواق المالية.

خفت حدة حساسية الإقتصاد الأمريكي لصدمات الطاقة لأن ما يسمى كثافة الطاقة في أمريكا، وليس حصة الوقود المقدمة من مصادر خارجية، تحدد لنا القدرة النسبية لتقليل الضرر الناجم عن ارتفاع أسعار الطاقة، وإنتاج

دولارًا واحدًا من الناتج المحلي الإجمالي، تحتاج أمريكا إلى نحو 40% طاقة أقل مما كانت تستهلكها قبل نحو 25 عامًا؛ فمع مدخلات الطاقة الآن والتي تلعب دورًا أصغر نسبيًا في توليد الناتج الكلي، يستوعب الإقتصاد الأمريكي ارتفاعات أسعار الوقود الآن بسهولة أكبر.

شكل رقم 2: سعر النفط في الولايات المتحدة، والتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي



وباختصار، يبدو أن آثار حالة التضخم (ثم الإنقباض) نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة، قد خفت مع مرور الوقت. وعلى أي حال، ومن أجل ضمان الاستقرار الإقتصادي، يعد وجود إدارة نقدية سليمة مع الحد من كثافة الطاقة شيئاً مباشراً أكثر من التصارع، وذلك للحد من الاعتماد على الواردات.

"الحد الآمن من الطاقة"

قدم مؤيدي فكرة الاستقلال عن الطاقة عدة مبررات إضافية: أحد هذه المبررات هو أنه عن طريق إحلال أنواع الوقود المنتجة محلياً محل النفط المستقدم من الخارج، يمكن لأميركا أن تساعد على تحسين المخزون العالمي، وبالتالي تراجع الأسعار العالمية؛ ويقوم هذا الإقتراح على حقيقة أن هذا البلد يستهلك ما يقرب من ربع إنتاج العالم من النفط، لذلك ومع تساوي كل شيء سيغير أي انخفاض ملحوظ يخص الولايات المتحدة من السوق الدولية.

والمشكلة هي أن هذه الفرضية يمكن أن تتحقق حالة التساوي فقط داخل أسوار المدينة الفاضلة. أما داخل العالم الحقيقي، فإن الدول الكبرى الأخرى المستهلكة ستستمر في نموها، وسوف تقضي على الكثير من ركود أمريكا والذي حققته بصورة خيالية، وتأخذ الصين كمثال فمن المتوقع أن الفجوة بين الناتج المحلي الإجمالي الصيني وبين الناتج

المحلي الخاص بنا سوف تتلاشى بشكل كبير بحلول عام 2027، فالصين التي تستهلك 7.6 ملايين برميلاً من النفط يومياً يمكن أن تكون في طريقها لضخ 3.5 ملايين برميلاً يومياً لتوفية احتياجات الطلب العالمي بحلول عام 2017، ومثل هذه الزيادة وحدها سوف يقابلها أكثر من ثلاثة أرباع من مجموع 4 ملايين برميلاً يومياً وهو الأمر الذي كان قد اقترحت إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش لسد العجز عن طريق خليط من الوقود الإحتياطي وأنواع الوقود البديلة.

وعلى نهج الصين والهند وغيرهما من الدول المستهلكة الجديدة، نجد أن خطط مثل خطة الرئيس بوش والتي تعرف بمصطلح "عشرون مقابل عشرة" قد تحول الطلب العالمي على النفط إلى خط إنتاج منخفض، ولكنها لا تزال تتحسن على نحو مثير للإعجاب. وخلاصة القول، أنه حتى لو كانت الولايات المتحدة قد استغنت عن "إدمانها على النفط" - بخفض الاستهلاك بنسبة 20% على النحو المتوخى في برنامج الرئيس بوش، وبعد ذلك تساويها مع أوروبا بما يقرب من المستوى الأوروبي المتوقع- فإن الطلب العالمي على رغم ذلك سوف يستأنف ارتفاعه بقوة بمجرد تعافي الإقتصاد العالمي من الهبوط الحالي.

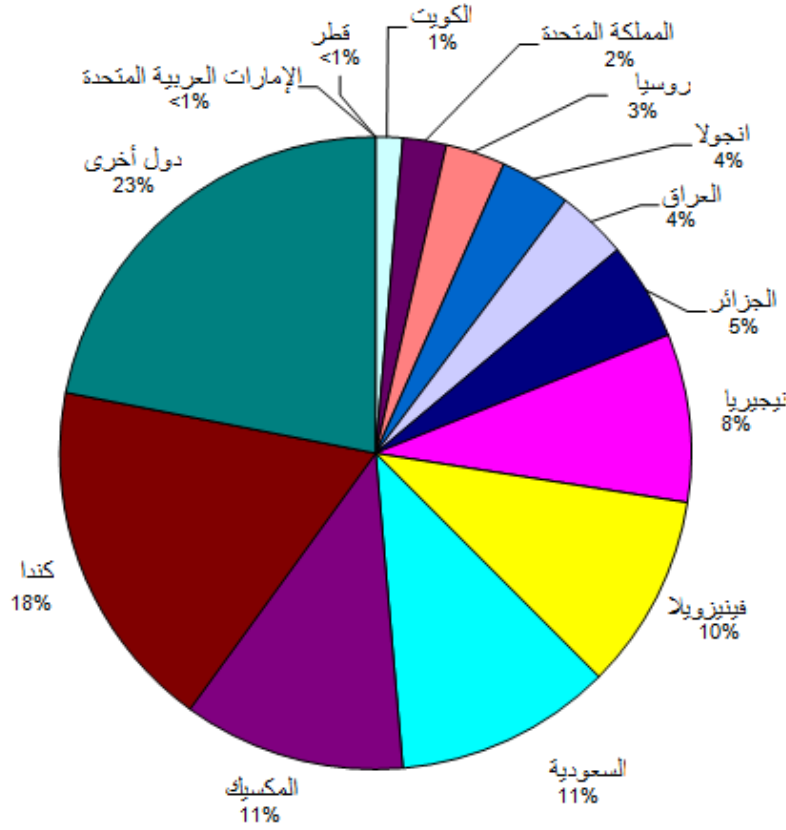
وعند مواجهتهم بهذه الحقيقة، لجأ دعاة الاستقلال إلى حجة أخرى: من المسلم به أنه أياً كانت التدابير التي نتخذها في مجال الطاقة، فسوف تتضاءل في نهاية المطاف بسبب الطلب العالمي، ولكن على الأقل، وكما أوضحت السناتور هيلاري كلينتون وهي على أهبة الاستعداد لخوض الانتخابات التمهيدية للرئاسة، أننا سوف نصبح أقل "اعتماداً على الأنظمة التي من شأنها أن تفوض أماننا"؛ ومثل إيران، فإن دول كفرنزويلا والسودان من شأنهما أن يكونا أقل تفاعلاً فيما يخص الشؤون الدولية إذا انخفضت عائدات النفط. كما يمكن أن تساعد أميركا في خفض هذه الأدوار المهمة عن طريق احجام الأيدي الأمريكية على سوق النفط.

وهل هذه الأمور فعلاً بهذه البساطة؟ فالأنظمة المهيمنة على النفط ستثري نفسها سواء تعاملت مع أمريكا أو لم تتعامل معها. فعلى سبيل المثال، لم تبع إيران برميلاً واحداً من النفط للولايات المتحدة منذ أزمة الرهائن عام 1979. ومع ذلك استمر الإيرانيون في تحقيق مكاسب مالية من بيع النفط لأوروبا، واليابان، والصين وغيرها من العملاء الرئيسيين. ولكن ماذا كانت النتيجة؟ ظلت طهران متمسكة بموقفها الكريه والجريء، وبذلك سيكون من الكثير بالنسبة لنا جني أي فائدة جيواستراتيجية بالامتناع عن النفط الإيراني.

وبالمثل، وكما يشير الشكل رقم 3، لم تقم أمريكا بشراء النفط من أي نظام مارق في السودان؛ ومع ذلك، قام الصينيون وغيرهم بشراء كم كبير منهم، وطالما يمكن للسودانيين بيع النفط لشخص ما، سوف يظل صناع القرار في الولايات المتحدة عاجزين تماماً عن تبطيء تدفق العائدات لهذا البلد - شأنه شأن التذبذب في تحريك المجتمع الدولي بشأن الفضائع التي تحدث في دارفور- كما لو كانت الولايات المتحدة الأمريكية واحدة العملاء المباشرين لدى الخرطوم.

ويظهر الشكل رقم 3 أن حصة غير قليلة من النفط من واردات الولايات المتحدة - أي نسبة 10% - تأتي من فنزويلا. كما يُجري ملاً خزائن الرئيس هوغو تشافيز، بصورة ما من خلال عائدات النفط؛ ولكن لنفترض أننا انتهينا من ذلك النظام صباح الغد، بالتالي ستلجأ فنزويلا على الفور إلى بيع نفطها في مكان آخر، وسيبقى الوضع كما هو عليه بالنسبة للرئيس تشافيز.

شكل رقم 3: واردات الولايات المتحدة على أساس بلد المنشأ، ومجموع النفط الخام والمنتجات النفطية، لعام 2007



وبحلول نهاية اليوم، تصبح مسألة قرارات التسوق الأمريكي الثنائي أقل أهمية مما هو مُفترض على نطاق واسع في سوق الطاقة العالمية، فلدى جميع الموردين الكبار الكثير من المشترين النهمين في الانتظار للحصول على بُعيتهم. ونعم، إذا قام واحد أو أكثر من المصادر الأجنبية فجأة بمقاطعة تدفق الإمدادات، قد تكون هناك مشكلة ليس فقط لنا بل لبقية العالم بأسره. حيث سيواصل سعر النفط ارتفاعه مرة أخرى وسيصبح من المستحيل استبعاد أزمة من هذا العيار الثقيل، فمثلاً في حالة حدوث هجوم إرهابي مدمر على حقول النفط في المملكة العربية السعودية يمكن أن يجعل ذلك بحدوث كارثة، كما يمكن لقرار متعمد من قبل بلد ذات حاكم غريب الأطوار مصر على تدمير اقتصاد جميع الدول بما في ذلك اقتصاد بلده أن يكون له نفس الأثر المدمر، ومن الجدير بالملاحظة، أنه حتى أمثال الرئيس أحمددي نجاد والرئيس تشافيز لا يُظهروا أية مؤشرات تتبع ذلك المسار المأساوي، حيث تعتمد ثروات أنظمتهم على بيع النفط، لا تخزينه. وأياً كان الأمر، فإنه من الواضح أننا سوف نشعر بآثار ارتباك في الولايات المتحدة، شأنها في ذلك شأن الجميع، بغض النظر عن كوننا أو عدم كوننا جزءاً من مجموع العملاء.

وخلاصة القول، أنه لا يتضح حجم الأمان المرجى تحقيقه بعدما نحقق اكتفاءً ذاتياً أكبر. أما الآن، فدعونا ننظر في الجانب الآخر من دفتر الحسابات وهو: ما الذي يمكن أن نتحمل خسارته؟

تكلفة الترفيع داخل المنزل

لا تعد أياً من الشكوك التي أعرب عنها حتى الآن ذات آثار تخريبية في حال البحث عن الحد الأدنى من الاستقلال الاقتصادي السلبي، وللأسف، فإن التكلفة المضافة نتيجة الاعتماد بصورة متزايدة على وقود محلي الصنع تعتبر عالية.

ولنبداً أولاً ببعض الأساسيات، فنادرًا ما يُعرف في ظل الخطاب السياسي أن الولايات المتحدة تنتج الجزء الأكبر من "الطاقة" التي تحتاجها، حيث من الصحيح أن واردات النفط قد زادت (ومعظمها بسبب أن الأميركيين افضلوا أن يقودوا لمسافات بعيدة، مع استخدام سيارات أقل كفاءة مما قد يفضله المستهلكين في البلدان الصناعية الأخرى)، ولكن قضية النفط المستورد هي مجرد جزءاً من الصورة، فقريباً كل ما يتم بتشغيل المولدات كالفحم والكهرباء والغاز والطاقة النووية والطاقة المائية ومصادر الطاقة المتجددة غير المائية يتم انتاجه داخل الولايات المتحدة، فعلى سبيل المثال، وفي تناقض صارخ مع أوروبا الغربية، حوالي 85% من استهلاكنا الأولي من وقود التدفئة والغاز الطبيعي يتم انتاجه محلياً (والجزء المتبقي يأتي من كندا).

عندما يقال لنا أنه "لا بد لنا من تقليص اعتمادنا على المصادر الأجنبية للطاقة؟"، ماذا يعني ذلك؟ وهل 70% من الإكتفاء الذاتي يعد قليلاً؟ وما هو الرقم السحري، 80% أم 90% أم 100%؟ فعلى الأرجح أن هذا البيان يوضح أن أمريكا تتباع الكثير من النفط الأجنبي، ولكن حتى هذا الاقتراح لم يؤخذ بعين الإعتبار. ويتضح ذلك من خلال نظرة جديدة على الشكل رقم 3، والذي يحدد المصادر المختلفة من واردات النفط. والجعبة مليئة للغاية؛ فما يقرب من 90% من إجمالي الاستخدام تتكفل به الآبار الأمريكية بالإضافة إلى هؤلاء الموردين من خارج الشرق الأوسط، علاوة على أن كل الشركاء التجاريين الموقعين على إتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية يقوموا بتزويدنا بالمزيد من النفط أكثر مما يقم به تشافيزرئيس فنزويلا، وأكثر أيضاً من المملكة العربية السعودية.

إن إنتاج منطقة الشرق الأوسط الغير مستقر وأقصد إنتاج السعودية وغيرها من الدول الواقعة في منطقة الخليج الفارسي توقي أقل من 11% من احتياجات الولايات المتحدة؛ وإذا كنت تعتقد أن ذلك يعتبر حصة كبيرة أو صغيرة نسبياً (اليابان، على النقيض من ذلك، تستورد ما يقرب من 90% من احتياجاتها من النفط من المنطقة ذاتها)، فإن ذلك يعد موضوعاً اقتصادياً هاماً، فالمملكة العربية السعودية وغيرها من دول الخليج لديها ميزة نسبية، وهي أنها تعتبر أقل المنتجين في العالم من حيث التكلفة؛ وشراء ما لا يقل عن جزء من النفط الخام من المخزون من هذه المنطقة أو دفع أنفسنا لإستخدام وقودنا المحلي لن يختلف عن قراري بتوقيع حذائي بدلاً من "استيراد" حذاء جديد من محل الأحذية.

ومن الخطأ الإصرار على تصنيع بضائع محلية، بحجة أننا أفضل حالاً بعيداً عن الحصول على سلع التجارة الدولية. حيث يعتبر وقف التجارة مع مصادر النفط، بما في ذلك مع مصادر مختلفة في منطقة الشرق الأوسط، غير فعال بالمره، حيث ستتحول الموارد النادرة إلى مشروع ذي أساس غير تنافسي وستترك القليل للصناعات الأخرى- تلك التي يمكن أن تضع هذه الموارد في إستخدامات أكثر إنتاجاً. مما سيؤدي في نهاية المطاف إلى انخفاض مستويات المعيشة، الغير مضمونة، وذلك بالسعي من جانب واحد لتحقيق الإستقلال في مجال الطاقة.

وكوقفة للتفكير في صناعة الإيثانول الأمريكية، نجد أن نحو 3.9 مليار غالون من الإيثانول قد تم انتاجه من محصول الذرة في عام 2005؛ وهذه قطرة في دلو، حيث يقدر هذا بأقل من 3% من إجمالي مبيعات البنزين، ولذلك يتمنى العديد من السياسيين البارزين لو أننا نرفع من هذه النسبة، ولكن التكلفة هي التي تمنع هؤلاء المتحمسين من إعلان هذا.

ويعتبر محتوى الإيثانول من الطاقة أقل من محتوى طاقة البنزين العادي: فأنت بحاجة إلى 1.5 غالوناً من الإيثانول لنقود نفس المسافة التي كنت ستقودها بغالون واحد من البنزين، وإذا أخذت في الإعتبار تأثير الدعم الحكومي الهائل منذ عام 2004، تجد أن نفقة الإيثانول تتجاوز بوضوح نفقة البنزين العادي؛ ففي ربيع عام 2006، على سبيل المثال، كان سعر البنزين بالجملة حوالي 2.20 دولاراً للغالون، أما سعر غالون الإيثانول، مع أخذ الدعم الحكومي في الإعتبار، كان أكثر من حوالي 3.16.1 دولاراً¹ وفي بعض الولايات كان الرقم أكبر من ذلك بكثير.

وقد يستحق أن نتجاوز عن هذا الفرق في السعر إذا أسفر إنتاج الإيثانول المستخرج من الذرة عن انخفاض نهائي واضح من الإنبعاثات الغازية التي تسبب الإحتباس الحراري، ولكن للأسف ليس الأمر كذلك، حيث أن انخفاض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التي تحققت من إحلال الذرة محل النفط الخام اللزوم لوقود السيارات يقابله الى حد كبير

انبعاثات لملوثة إضافية أخرى مثل أكسيد النيتروز، وهو الغاز الأكثر فعالية في الاحتباس الحراري (وأكسيد النيتروز هو نتيجة ثانوية من الأسمدة النيتروجينية المستخدمة لزراعة الذرة) ويزداد الأمر سوءاً عندما تعمل معامل تكرير الإيثانول بالفحم، والتي يمكن لتأثيرها أن يزيد من انبعاثات الكربون بدلاً من خفضها (والذي شهد المصنع الجديد الضخم في رينشاردسون ، بدون ذكر تاريخ ذلك).

ولأن الاعتماد على وجود وعود الإيثانول المستخرج من الذرة، في أفضل الأحوال، تقتصر على التخفيف من التلوث الغازي، يحاول مؤيدي الوقود الحيوي استكشاف بدائل الذرة والحبوب التي يستخرج منها الوقود مستمدة من السيلولوز مثلاً أو من فول الصويا، أو من النباتات البرية أو حتى من مزيج غريب من نباتات البراري؛ كما ادعى فريق من علماء البيئة في جامعة مينيسوتا أن المجموعة الإنتقائية من أعشاب البراري يمكن أن تقدم فائدة بيئية أكبر، لأن البنية الأساسية لمصدر هذا الوقود البيولوجي، كما يقول هؤلاء الخبراء، تمثل محيط كامل من الكربون.

ولا نعرف ما يكفي عن الإقتصاديات المتصورة لكل بديل للذرة، ولكن لدينا مؤشرات عن بعضها، فتكلفة إنتاج الإيثانول من السيلولوز، مثلاً، حالياً تتجاوز تكلفة إنتاج الإيثانول التقليدي؛ ناهيك عن تكلفة البنزين التقليدي (انظر الشكل رقم 4). وإنفاق الكثير من أجل وجود خيارات مثل استخراج الوقود من فول الصويا أو السيلولوز، وبالتالي استبعاد مساحة واسعة تُستخدم لإنتاج الغذاء، لا يمكن تبريره إلا إذا كانت الموارد المستهلكة تم الاستفادة الفعلية منها. ومن السذاجة أن نعتقد ذلك حقاً، وحاول التفكير معي في الأمر على هذا النحو: إن المساحات الشاسعة من الأراضي الزراعية المخصصة لإنتاج الأغذية وتوريد وقود السيارات على نحو فعال تستلزم أن يقدر المجتمع أن عملية ملء خزانات السيارات رباعية الدفع بمنتجات الحبوب والبقول أو غيرها من السلع الزراعية بطريقة أكثر من أن يضمن دفع فواتير البقالة لمئات الملايين من البشر.

وأخيراً، إن متابعة هذه الأولويات أيضاً لها آثار سياسية ضارة على النطاق العريض وهي أنها تبعث على مجموعة أخرى من مجموعات الضغط للتأكيد على أنها مثلها مثل تركيبة الإيثانول، لديها إطار مشروع تقوم به في اللعبة الكبيرة والتي تسمى الاستقلال عن الطاقة.

الطاقة ودعم الدوافع الانتخابية

للنجاح بدون الإعانات الهائلة، يجب أن تصبح سياسات الحكومة لتشجيع استخدام الطاقة المنزلية محمية لفترة طويلة من الانخفاض الحاد في أسعار السوق الخاصة بأنواع الوقود الأحفوري، وأيضاً من خلال التعليق الطويل في السياسة كما هو معتاد، ولكن لا تتعشم بأن أيًا من هذه الشروط سوف تتحقق.

وتذكر معي "سياسة الطاقة الوطنية" الأصلية والتي كان قد تقدم بها الرئيس بوش في وقت سابق من رئاسته حيث تمت الموافقة عليها عندما تبذلت أسعار السوق على نحو غير متوقع، فالغاز الطبيعي، الذي بلغ سعره في أوائل عام 2001 قيمة 10 دولارات لكل 1,000 قدم مكعب منه، كان أقرب إلى 3 دولارات في نفس ذلك الصيف وواصل انخفاضه لبعض الوقت أيضاً، كما انخفضت أسعار النفط الخام من نحو 30 دولاراً للبرميل في أوائل أيلول / سبتمبر عام 2001 إلى نحو 17 دولاراً للبرميل بحلول منتصف تشرين الثاني / نوفمبر؛ وفي كل مكان، انخفضت الأسعار بما في ذلك ولاية كاليفورنيا، والتي ارتفعت أسعار الكهرباء بها خلال تلك الأزمة التي ألمت بالدولة في النصف الأول من عام 2001؛ وفجأة، بدا كما لو أن خطة الرئيس بوش المعقمة بالدوافع لرفع إنتاج الطاقة، قد اصطدمت بالرياح القادمة من قوى السوق، كما أن الخطة المالية والعملية، فضلاً عن الحاجة الملحة، سرعان ما خبت؛ وحالياً، يبدو وكأن قطاراً مماثلاً من الأحداث الحالية مع انهيار أسعار النفط سيضع مقترحات جديدة مثل تلك التي أثيرت في الكونغرس في الأونة الأخيرة. وعند هبوط أسعار الطاقة، كما هي العادة، فإن أحدث وأفضل خطط الحكومة لابد وأن تتبع الخطط التي تم وضعها من قبل ولم يلق لها بالاً.

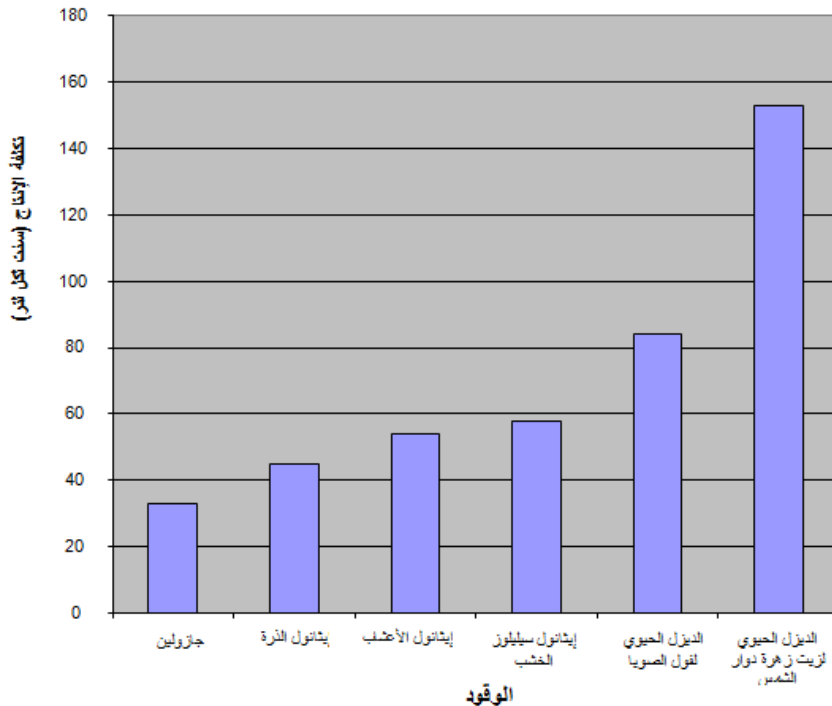
إن الانخفاض المفاجئ الذي ألم بالسوق من شأنه أن يحبط مسألة التخطيط للطاقة، ولذا هل من الحقيقي أن الجهود التشريعية لتعزيز الاعتماد على الذات في مجال الطاقة هي بالضرورة خاضعة للسياسة؟ . فخلال فترة السبعينات المضطربة، شنت إدارة الرئيس كارتر أكثر حملة منسقة ومتواصلة لوضع خطة وطنية للطاقة، ونتيجة لسعيها جاهداً

لخلق تحالفات لتمير مجموعة من مشاريع القوانين، استمع الكونجرس إلى كل من جاء سعيًا وراء ذلك الأمر. وقد شمل طابور المطالبين بالمشروع، كل أفراد منتجي الطاقة بالإضافة إلى الجهات المعنية الأخرى؛ فسائقو الشاحنات، على سبيل المثال، اتحدوا من أجل الحصول على حوافز إضافية ليدفعوا ثمن الزجاج الأمامي لسيارات الأجرة والمقطورات. كما سعت مجموعة صانعي الحافلات التي تقوم بربط المدن للحصول على حصة من المزايا الضريبية على أساس أن استخدام الحافلات يوفر النفط؛ ونفس الموقف اتخذته مجموعة مشغلي الصندل المائية لتأمين الامتيازات الضريبية الخاصة بهم لأنهم، على حد قولهم، مثلهم مثل سائقي الحافلات في توفير الطاقة. وحتى معارضي فكرة توحيد المدارس انضموا إلى القائمة، حيث كافحوا من أجل نيل امتيازات غير شرعية قائلين بأن تلك التدابير، من شأنها أيضًا، الحفاظ على الوقود. وفي نهاية الأمر، بالتأكيد لم ينل كل تحالف ما يرنو إليه، ومع ذلك، فرضية اتحاد الإعانات والإعفاءات كان من الواضح أنها تستجلب الطامعين، وسيعيد الكثير منهم الكرة في واشنطن على مدى العقود القادمة.

وهكذا، وبعد مرور ربع قرن من الزمان، لا يزال السعي من أجل الاستقلال في مجال الطاقة (أو في هذه الحالة ما يسمى "بالأمان") عرضة لتلاعب سياسي مماثل، فالقانون المعروض على الكونجرس في السنوات الأخيرة بين تنازلات متبادلة واسعة النطاق. وكان مشروع قانون R.H. 3221 مليونًا بالديون و ضمانات القروض والمنح، وتقويضات تأمينية علاوة على المزايا الضريبية للشركات الصغيرة، وشركات بناء الصوب الزجاجية، والسكك الحديدية، وصانعي السيارات والدراجات الهوائية والكهربائية، فضلاً عن نباتات الإيثانول والقائمين على زراعتها، ومنتجي وقود الديزل الحيوي والمصنعين في مجال الطاقة المتجددة، ومطوري تكنولوجيا الهيدروجين والطاقة النووية أيضًا.

يوضح الشكل رقم 4 تكاليف بعض مصادر الطاقة البديلة على الأقل، وهي تعد غير اقتصادية إذا ما قورنت بالمصادر التقليدية؛ ففي وقت ما، كانت فيه الحكومة تزيد من العجز الهائل، كان تخصيص مبالغ كبيرة من المال لدعم كلفة بدائل النسيج الصوفي لأنواع الوقود الأحفوري يتطلب، كحد أدنى، تبريراً أكثر من مجرد شعار "استقلال الطاقة".

شكل رقم 4: تكلفة إنتاج أنواع وقود لتقل لعام 2005



الخلاصة

لا يحتمل لاقتصاد الولايات المتحدة ولا لمصالحها الأمنية أن تقوم أية استراتيجية وطنية قوية للطاقة بتعزيزها بصورة قوية، لتصبح في الواقع منهج شرطي أمريكي بينما تتكفل التجارة الدولية بحصة كبيرة من احتياجاتنا للطاقة وتسهم في انخفاض التكلفة. ومرة أخرى، أثبتت الأحداث صحة هذا الاستنتاج.

هل يعني ذلك أن ليس هناك ما يدعو إلى إعادة وضع سياسات الطاقة في البلاد؟ هناك ثمة جهد جدي لخفض مستوى انبعاثات الكربون في هذا البلد الناتج ليس فقط من احتراق النفط والمنتجات، بل أيضاً وأهم من ذلك، عملية حرق الفحم، وهو أمر هام جداً، خاصة إذا كان يمكن أن يشجع الملوثين الآخرين (مثل الصين) للمشاركة في الهجوم العالمي على غازات الصوب الزجاجية، وهذا بسبب أن تغير المناخ- على عكس "النفط الاجنبي" -- يعد هو المشكلة الكبرى، والتي يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهتها في كل إقتصاد كبير.

الإجراءات المطلوبة لمكافحة تغير المناخ، مع ذلك، إلى حد ما، تعتبر مختلفة عن سياسة التحيز التي تهيمن منذ فترة طويلة على جدول أعمال الكونجرس في مجال الطاقة، ولكن المزيد من الدعم لإنتاج الإيثانول أو حتى الاعتماد على برامج الحفظ المعيبة، كمتوسط الإقتصاد في استهلاك الوقود الخاص بالشركات الأمريكية (CAFE) وقوانينه المنظمة بشأن استخدام السيارات، لا يعد ذلك خطوة في الاتجاه الصحيح، وبدلاً من ذلك، ستشتمل أحد المبادرات الجادة في مجال الطاقة لإبطاء الإحترار العالمي على دافع حقيقي للحد من حرق الوقود والذي بدوره يزيد من رفع درجة حرارة الغلاف الجوي للأرض؛ وذلك الدافع يسمى ضريبة الكربون.

¹ مايكل ب. مسيلروي "وهم الإيثانول" مجلة هارفارد، تشرين الثاني / نوفمبر - كانون الأول / ديسمبر، 2006



نبذة عن المؤلف

بيترو نيفولاهو زميل مؤسسة بروكينغز، حيث تولى رئاسة ك. دوغلاس ديبلون في معهد دراسات الحكم، وكان نائباً للرئيس ومديرًا لمعهد دراسات الحكم في مؤسسة بروكينغز بين عامي 2004 و 2008.

يعبر المؤلف عن امتنانه لمساعدته السابق في أوروبا إيرين إ. ر. كارتر الذي أجرى أكثرية بحثه من صيغة سابقة من هذا البحث.

دراسات الحكم
مؤسسة بروكينغز
1775 شمال غرب، شارع ماساتشوستس.
واشنطن، العاصمة 20036
هاتف: 202.797.6090
فاكس: 202.797.6144
www.brookings.edu/governance.aspx

الناشر
ليزا بونوس
الإنتاج و التنسيق
جون س. سيبو

أرسل تعليقاتك على gscomments@brookings.edu

لم يتم عمل هذا البحث التابع لمعهد بروكينغز من خلال عملية استعراض رسمي ويمكن النظر في المشروع مجددًا ، كما يرجى الاتصال بالمؤلف للحصول على إذن في حالة الرغبة في نقل البحث كله أو أي جزء منه، كما تم توزيع هذا البحث للحصول على أية تعليقات مفيدة وقد يخضع للنتائج لاحقًا، والآراء المُعبّر عنها في هذا البحث هي مجرد آراء للكاتب، ولا ينبغي أن تُنسب إلى المسؤولين أو الضباط أو أمناء مؤسسة بروكينغز.